الفصل الثالث

التشابه الزائف: فشل الدول القومية

«إن الأسباب الكامنة للخلاف والمعارضة، موجودة في طبيعة الإنسان، ونظراً لصعوبة إزالة أسباب الصراع، فإنه من الأفضل التفكير في وسائل للتحكم في آثارها».

(جيمس ماديسون).

* * *

إن كلا من الآمال والمخاوف الإنسانية – إضافة إلى التكنولوجيا العالمية الجديدة، فضلا عن الوعي العام الحديث – قد أسهمت في خلق الحاجة إلى أجندة عالمية جديدة. وتتضمن هذه الأجندة – في المقام الأول – القضايا القديمة في أشكال جديدة، وهي: التحكم في التغيير دون عنف، وتسوية النزاعات دون حروب، وكذلك إدارة الاقتصاد العالمي الحقيقي، والذي قارب على الانهيار نتيجة عدم وجود المؤسسات القادرة على خلق مناخ عمل مقبول، يمكن التنبؤ به. إن ثلثي العالم بحاجة إلى طرق جديدة للتنمية، لا تأخذ في الحسبان، حاجات النمو الاقتصادي فحسب، ولكنها تعتبر كذلك مدى اللهفة لتحقيق عدالة أكثر، ومدى العواطف الجياشة نحو هوية ثقافية.

وتركز الأجندة الأضواء حالياً على إدارة البيئات الكوكبية الطبيعية (أعماق البحار، وقاع المحيط، والقطب الجنوبي والطقس، والفضاء الخارجي)، وحماية الموارد الطبيعية

المشتركة (التربة، والغابات، ومصائد الأسماك، والمياه العذبة)، والدورات الطبيعية العالمية مثل (الحرارة والرطوبة والطاقة).

ويتطلب العمل المشترك والجماعى حول هذا المدى من القضايا، إعادة التفكير فى: ماذا نعنى بكلمة « دولى »؟؛ لأن كل هذه الموضوعات تصل بعمق إلى ما كان يدخل من قبل فى دائرة اختصاص كل بلد، فيما يسمى بالشئون الداخلية.

إلا أن الذى يجعل من وجود أجندة دولية، أمراً ضرورياً فى كل هذه المتطلبات، هو أن ذلك كله أصبح ممكنا الآن. فثلثمائة عام من الاكتشافات العلمية والمخترعات التكنولوجية، جعلت من نشر المعرفة أمراً ممكنا، وهذا بدوره مكن الناس فى أى مكان تقريباً من تكوين خيارات سياسية جديدة عن كيف يتم حكمهم؟ وبواسطة من؟ ولأى أهداف؟

ولاشك أنه بسبب هذه الخيارات الجديدة المخيفة، فإن المؤسسات المنهارة والمعايير البالية، والافتراضات العتيقة فى فترة الأربعينات أصبحت بحاجة إلى شىء أكثر من جراحات التجميل. فقد لاحظ أرسطو أن الأطباء يتعلمون ما هى الصحة من خلال دراسة الأجساد، التى غابت عنها الصحة؟ ويمكن لنا أن نتعلم الكثير من التشخيص بروح غير يقينية متشابهة، وأن نعرف لماذا لم يؤد كثير من الأنظمة العالمية الجديدة على مر التاريخ إلى ظهور نظم دائمة، تحقق التعبير السلمى.

إن جاذبية التشابه قوية؛ فالأمريكيون الذين اعتادوا تطور الدولة القومية الأمريكية يميلون إلى افتراض أن النظام العالمى المرغوب يمكن أن يظهر كخطوة طبيعية تالية على غرار التجربة الأمريكية. وفى حالة أمريكا، أصبحت المستعمرات ولايات، ثم أصبحت الولايات اتحاداً كونفيدراليا، الذى تحول بدوره إلى اتحاد فيدرالى، ومن ثم أعتقد بعض المفكرين أن النظام العالمى يعنى ظهور قوة عظمى ذات سيادة تفرض الضرائب، وتخطط وتقود شعوب العالم، وتلغى دوائر الاختصاص والحقوق السياسية التى تفصل بين الشعوب.

ولم تقتصر فكرة الحكم المهيمن هذه على الأمريكيين فقط، فبشكل أو بآخر فإن منطق الدولة القومية جذب معظم فلاسفة النظام العالمى. فقد كان مؤسسو الإمبراطورية الرومانية، والثورة اللينينية، وعصبة الأمم، وألمانيا فوق الجميع، ومنطقة الرخاء المشترك لليابان وشرق آسيا، ومئات المشروعات عن الحكومة العالمية. كل هذه الأفكار والحركات ركزت جميعها على التاسيس، والبناء، والسلطة، كما سعت للبحث عن ترتيبات، يمكن من خلالها خلق دولة ذات سيادة موحدة أو مجموعة من الدول ذات السيادة، تستطيع أن تفرض الضرائب وتخطط وتقود أغلبية سلبية من الشعوب. وقد اعتبر البعض الأمم المتحدة محطة انتقال نحو الحكومة العالمية، على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد حقوق الإنسان وحق تقرير المصير للشعوب، الأمر الذى جعل من غير المحتمل منذ البداية أن تبقى قوة واحدة أو مجموعة من القوى مسئولة عن القيادة لمدة طويلة.

هذه النظرة الطبيعية – ولكن الخاطئة – ترى أن حكم العالم سوف يشبه حكم قبيلة أو أمة وليس أكثر من ذلك. إن الشكل الأعلى للنظام هو الدولة القومية، التى ادعت صلاحية السلطة للحكم، عن طريق ممارسة قيادة نفر قليل لمصلحة (وفى معظم الأحيان على حساب) الكثيرين. فهل سيكون الحكم على المستوى العالمى على المنوال نفسه؟ إن استقراء التاريخ يقول: نعم.

ولحسن حظ مصير البشرية – ولو أن ذلك يزعج المخططين والمديرين – فإن التوقعات والطموحات بحياة حقيقية للرجال والنساء فى هذا القرن أثبتت أنها متباينة إلى حد كبير بالنسبة لهياكل السلام الثابتة، مع وجود سلطات مركزية مسئولة عن فرض الضرائب والتخطيط والإدارة. فالأفكار حول بناء النظام العالمى التى تمخضت عن الحرب العالمية الثانية، لم تصمد أمام الاندفاع السريع للعلم والتكنولوجيا، والتحركات الكبرى الجماعية للشعوب، ومنافسات القوى العظمى، وطموحات وتطلعات الأمم الجديدة، واستيقاظ الطبقات والأجناس والأعراق المغمورة، وإلحاح بسطاء الناس الذين اعتبروا أن حقوقهم العالمية أكثر أهمية من النظام العالمى، ونظموا أنفسهم للنضال والكفاح من

أجل التحديث الذى شعروا أنهم قد تخلفوا عنه طويلاً.

وهناك المزيد الذى يمكن إضافته إلى الحيطة الأخلاقية فى هذه القصة؛ فاليوم نجد أن الحكومات القومية نفسها.. مع كل ضرائبها المتزايدة، وبنوكها المركزية وسلطاتها التخطيطية، غير قادرة بشكل واضح على الاستمرار فى أداء وظائفها بكفاءة. الذين ينصحون بالحكومة العالمية، عليهم أن يكونوا حذرين فى استخدام الحكومة القومية كنموذج.

وفى الوقت الحالى أصبح الدليل دامغًا، بأن كل حكومة قومية قد جاوزت الحد، وهذا واضح بالتأكيد فى الديمقراطيات الصناعية المنكوبة بالتضخم والبطالة، والتلوث، واكتظاظ المدن، وعدم الأمن، وإدمان المخدرات، وجرائم المراهقين، وكان هذا صحيحًا ومميتًا فى النظام السوفيتى، غير القادر على إطعام جماهيره والخائف من أن يتركهم يهربون، كما أنه حقيقى أيضا فى النموذج الصينى، الذى تعود حكامه على الحديث بصراحة عن «السنوات العشر الضائعة» أثناء الثورة الثقافية والتطاحن السياسى الداخلى. وبعد التصدى بعنف للمظاهرات فى ميدان «تيانانمن»، اختار حكام الصين أيضاً فقدان سنوات أكثر؛ خوفًا من ذلك الخليط المتفجر من الشباب والتعليم. وهو واضح أيضا فى أغلب البلاد النامية غير القادرة على الوفاء بالحاجات الأساسية للإنسان، أو تجنب أسوأ أخطاء الثورة الصناعية فى مراحلها الأولى.

وقد استمر القادة السياسيون فى الاحتفاظ بواجهة شجاعة، ولكن عجزهم عن اتخاذ القرار أصبح مرئيا أكثر فأكثر. وقد اتضح أن التخطيط الاقتصادى المركزى، الذى أصبح شائعاً فى جميع أنحاء العالم بواسطة الديمقراطيات الصناعية التى لم تمارسه بنفسها، قد ألقى جانبا بواسطة النماذج الرئيسية التى مارست هذا التخطيط. كما أن الشركات عابرة القومية والتى تحملت هجوم بعض الحكومات عليها – بينما رحب بها البعض الآخر – استطاعت أن تكيف تطلعاتها وسياساتها وممارساتها؛ لكى تتواءم مع الحياة فى عالم يتزايد فيه اعتماد الدول على بعضها، أكثر من قدرة الحكومات على التواؤم.

وهناك بروليتاريا جديدة، تتدفق عبر الحدود الدولية بأعداد هائلة، بينما تشكل الخصومات والنزاعات العرقية، والدينية والانفصاليون المحليون، ظواهر تهدد وحدة الأمم، التى استقرت منذ وقت طويل. وقد كان كل من: (الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا وسيريلانكا، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا، وإثيوبيا، والأردن، ولبنان، وكندا)، نماذج حالية وخيارات مطروحة لهذه الصراعات فى أوائل التسعينيات.

إلا أن جزءا من المأزق يكمن فى أن المؤسسات التقليدية للسيادة الوطنية قد صممت بطريقة سيئة لا تلائم نوعية المشاكل التى تواجهها الآن. وفى العالم الحقيقى فإن أجندة الأحداث تتكون فى معظمها من مشاكل التأديب المشترك، ومشاكل ما بين الإدارات،ومشاكل ما بين المهن. وحتى الآن فإن الحكومات لم تنظم على هذا النحو بعد، حيث إن وضع سياساتها يميل إلى التقيد بالحدود الاصطناعية، التى بقيت من تاريخ التفكير العقلانى (الفيزياء، الأحياء، الاقتصاد والإنثروبولوجيا)، ومنذ تاريخ نشاط الحكومات فى الأزمنة الأكثر بساطة (التعدين، التجارة البحرية، الغابات، تنظيم التجارة)، ومن المهن التاريخية (القانون، الطب، الهندسة).

وكنتيجة مباشرة فإن الوكالات الحكومية القومية فى مجموعها مازالت غير منظمة، لكى تواجه المشاكل التى تتعدى النظم والتخصصات والبيروقراطيات، ولكى تزيد من الوعى بارتباط الأشياء بعضها ببعض؛ ولكى تشجع التدريب التكاملى، والتوظيف، واتخاذ القرار. وبدلاً من ذلك.. فإن كل حكومة هى فى الأساس مجموعة من الوزارات الرأسية، حيث تتصاعد التوصيات إلى أعلى وتهبط الأوامر إلى أسفل. ولكن كلاً من هذه الوزارات (بما فيهم القابعين فى هذه الأهرامات الورقية)، يعرف أن القرارات المعقدة التى تدخل حيز التنفيذ هى فى معظمها ناتجة عن تلك المفاوضات الجانبية، وهى التى نسميها «عمل اللجان»، ويسميها اليابانيون «الإجماع»، وتعود الشيوعيون تسميتها – وإن لم يطبقوها فعليا – «القيادة الجماعية».

أما الجانب الآخر من المعضلة، فهو أن أنواع المشاكل التى تواجهها الحكومات القومية الآن، هى بوضوح مشاكل دولية من حيث مدى مسبباتها وآثارها، فقيمة النقود، ودورات التضخم والكساد، والتهديدات للنظم البيئية، وإنتاج وتوزيع الثروة، وأمن الأشخاص، وتدفق المعلومات «الذى يمثل القوة الدافعة لكل هذه العوامل»، أصبحت حتمية دولية وبدرجة متزايدة؛ ففى الحكومات، حتى حكومات الأمم التى توصف بالأعظم – سواء من حيث التسليح أو الصناعة أو العلم أو الأرض أو حجم السكان – نجد أن القوى التى تدفع نحو التغيير، وتهدد السلام مرتبطة بدرجة أكثر وأكثر، بالقوى الموجودة فى دواوينها ولجانها الاستشارية، وعواصمها.

وهناك مثال صارخ على كلتا المعضلتين قد ظهر على نحو مؤلم لعقدين من الزمان، ويتمثل فى عدم قدره الديمقراطيات الصناعية على أن تطور سياسة للطاقة بالدرجة التى جعلت أى شىء أشبه بعود ثقاب جاهزاً لإشعال المشكلة التى يواجهونها معاً. فقبل ١٩٧٣ على سبيل المثال، لم يكن هناك فرع من أفرع الحكومة الأمريكية (أو منظمة دولية أيضا)، مسئولاً عن العناية بقضية الطاقة. فالمسئوليات كانت موزعة حول البترول والغاز والفحم ومبعثرة كأجزاء فى موضوع غير مدروس يسمى (الطاقة)، والتى تتضمن ضوء الشمس، وتكوين السحب، وحركات المحيطات، ودرجات الحرارة، والتكنولوجيا الصناعية، والتجارة، والاستقرار النقدى، والاستقلال الوطنى، ونماذج الإسكان، والنقل، وتعبئة السكان وأكثر من ذلك. وهذا قد حجب حقيقة، أن حقل الطاقة – فى نهاية الأمر – هو السياسات فى امتدادها ومنتهاها، وهذه مسألة كونية.

وحتى وقت قريب للغاية، دعمت الطاقة الرخيصة النمو الصناعى بالإضافة، إلى كون الماء والهواء مجانيًّا، ولم تكن البيئة القضية الرئيسية، أو الشغل الشاغل لأى شخص. وكلما تطور الاقتصاد وتقدم، تزايدت الحاجة إلى الطاقة. لذلك فإنه مع بداية السبعينيات كان معدل استهلاك الفرد للطاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية، يعادل ثمانية أضعاف مثيله فى بقية دول العالم، وهذا لم يكن ينظر إليه كمشكلة، أكثر من

كونه مذهباً للنمو النموذجى، وكان من المعتقد أن المشكلة تكمن فى جانب العرض.

فقبل ١٩٧٣ عرف كل واحد ماذا تعنى كلمة «السياسة»، فهى تعنى المساعدة فى إتاحة عرض وفير للطاقة بارخص الأسعار؛ من أجل توسيع النمو الاقتصادى (لأى غرض) ورفع إنتاجية العمل، ولهذا كانت الترتيبات المؤسسية ملائمة ومناسبة بشدة، ولكنها لم تكن معدة للتعامل مع – أو حتى التفكير بوضوح فى – الأزمات التى ظهرت بعد ١٩٧٣. فبعد ذلك العام، وبقيادة العرب، تجمع معظم مصدرى البترول فى كارتل (تكتل) أطلق عليه الأوبك، لرفع الأسعار أربعة أضعاف أسعار عام ١٩٧٣، وفى نهاية الأمر اثنى عشر ضعفاً. ولم تتمكن الدول الكبرى المستهلكة للبترول – والتى اخترعت الكارتلات – من تأييد وضع البراءة المنتهكة. وبسبب الحظر العربى والزيادات الضخمة فى الأسعار التى قررتها الأوبك، ظهر وعى جديد بأن الطاقة فى طريقها إلى أن تكون مكلفة، وأن التدفقات الدولية الضخمة من رأس المال الاستثمارى سوف تكون بهذه الطريقة معكوسة، وأن أمريكا الشمالية وغرب أوربا واليابان معتمدون بشكل خطير على بترول الشرق الأوسط، وأن البترول ربما ينضب خلال جيل واحد على أية حال، وأن استغلال الفحم والانشطار النووى كبدائل رئيسية للبترول فى المدى القصير سيزيد من مشكلات التلوث البيئى والمشكلات الأمنية، وأننا كنا نهدر الطاقة، دون تطوير بدائل طويلة المدى سريعة وكافية سنحتاجها عاجلاً.

فالاحتياطيات المعلومة من البترول فى أواسط السبعينيات، من المقدر لها أن تنفذ خلال عقود قليلة –عاجلاً أو آجلاً– ومن ثم أصبحت الحاجة إلى بدائل مكثفة على أولويات القائمة. والبدائل المحتملة فى حالة ظهورها كانت الغاز الطبيعى والفحم، والانشطار النووى، والبترول من الرمال والصلصال، والغازات والسوائل المصنوعة من الفحم، والطاقة المتجددة (ضوء الشمس، والرياح، والبراكين، والأشجار، والمخلفات البشرية والحيوانية، والنباتات، والمد والجزر، والاختلافات الحرارية فى المحيط المدارى، والانشطار النووى، والذى يعد – وبحق – احتمالاً بعيداً، أما الطاقة المتجددة فقد غدت

بشكل خاطىء كالكتابة فى الهواء).

وبعد ذلك بوقت ليس بطويل، بدأ الناس ينزعجون بالتأكيد من ظواهر مثل الدخان فى المدن، والأمطار الحمضية، وزيادة درجة حرارة الكون، وإدراك أن الفحم والبترول كانا المتهمين الرئيسين (ومن إحدى العلامات الدالة على ذلك، أنه خلال ثلاثين عامًا الأخيرة، انبعث فى الغلاف الكونى ميلون طن من ثانى أكسيد الكربون، نتيجة استعمال هذين المصدرين). وقد علمتنا السوق وارتفاع الأسعار، جميعاً كيف نستخدم طاقة أقل؛ ففى الفترة من ١٩٧٣ – ١٩٨٦، كان إجمالى الطاقة الأمريكية عند مستواه، وانخفض بالفعل إطلاق غاز أكسيد الكربون، بينما اتسع « النشاط الاقتصادى » فى الغالب بـ ٤٠٪.

وقد أصبح واضحاً جداً منذ منتصف السبعينيات أن العالم قد يتعرض لمعضلة طاقة عميقة، دون تركيز واضح على كفاءة الطاقة، والاندفاع القوى نحو الطاقة المتجددة، وأبعاد جديدة كاملة للتعاون على المستوى العالمى، بينما أدى توصل الدول الصناعية لصفقة جيدة للحفاظ على الطاقة – بعد اكتشاف مزيد من البترول وتليين أسعار الطاقة العالمية – إلى خلق تصور أو توهم بأن المشكلة قد تلاشت. ولذا وبينما نحن نقترب من منتصف التسعينيات، ما الذى سيصبح وقود المستقبل؟ فمن الواضح أن الفحم ستكون له تأثيرات جوية ضخمة، لم تُدرك منذ عقدين مضيا. أما المتحمسين للطاقة النووية فمازالوا لم يقوموا بواجبهم فى توفير الأمان الكافى، من حيث الاستعداد للنشاط الإشعاعى والانتشار النووى.

أما التركيز على اللجان عبر الحكومية والاستثمار الحكومى فى بدائل الوقود الحفرى، فمازال مهملا بخطورة، ومحل اهتمام ضئيل بشكل يدعو للرثاء، كما أن الديمقراطيات الصناعية أصبحت أكثر اعتماداً على البترول مع الجنوح نحو الشرق الأوسط، أكثر من أى وقت مضى، وفشلت السياسة فى خلق نافذة مغرية لقادة الدول المنتجة للبترول للمرور منها؛ إذ قدم العراق فرصة لدول الأوبك مرة أخرى لتجميد الأسعار والإمدادات

اليومية من البترول.

وبعدئذ وفى صيف ١٩٩٠ خلق الرئيس العراقى صدام حسين أزمة حادة، عندما حاول خطف وابتلاع جارته الصغيرة والغنية فى الجنوب – وهى الكويت – فى محاولة للسيطرة على خُمس الإنتاج العالمى من البترول، ونوقش رد الفعل العالمى على هذه الأزمة الأولى، بعد انتهاء الحرب الباردة، فى سياقها الأمنى فى الفصل السادس. والنقطة هنا هى أن فشل سياسة الطاقة كمثال صارخ لعجز معظم الحكومات القومية القوية على مستوى العالم، التى لم تستطع النظر بعيداً بشكل كاف إلى المستقبل؛ لكى تحكم بفطنة وحذر على الحاضر.

إن النجاح المبكر للدول القومية نتج عن قدرتها على تجميع القوى فى أيدى القلة؛ للحفاظ على احتكار حكومى فعال على القرارات المهمة عن الحكم والسلطة والإدارة كسياسة محلية تؤثر على الأمن والرخاء لشعوبهم. وقدراتهم الحالية هى المرآه العاكسة لقدراتهم السابقة، وعدم قدرة على مسايرة توقعات الأغلبية، واتجاه الغالبية إلى أن تضع المسائل فى أيديها، وذبول السياسة الداخلية تحت تأثير عاصفة المعلومات والتأثيرات الخارجية.

إن القوة فى الواقع تنساب من النظم القومية فى ثلاثة اتجاهات فى آن واحد، (وسوف أتخذ من الخبرة الحالية للولايات المتحدة مثالاً توضيحيًّا ليس فقط لأننى لاحظتها، واستقريتها عن قرب، ولكن لأن انسياب القوة من واشنطن كما أعتقد هو الرائد لاتجاهات مشابهة فى بلدان متقدمة أخرى).

أولا: وعاء الحكومة القومية ينساب من القمة، حيث يحصل الكثيرون على التعليم الكافى؛ ليصروا على المشاركة فى القرارات المؤثرة على حقوقهم الجديدة المفهومة ومصائرهم وأقدارهم الغامضة على الفهم. وفى الولايات المتحدة فإن المؤيدين للانفتاح هم الطلبة المحتجون، وجماعات المستهلكين، والشركات القانونية للمصلحة العامة،

والدور المميز لهذا اللفيف من المواطنين... كلها قد سحبت من كبار الرسميين فى واشنطن القدرة على الحكم دون إخبار الشعب بما يفعلونه، وللحقيقة فإن القدرة على الحكم حتى فى ظل الانفتاح قد ضعفت.

وقبل فترة طويلة من ثورة ريجان، والتى بادرت بالقيام بدور الحكومة الفيدرالية كحصان قائد فى صنع السياسة الداخلية، فإن مئات من المجتمعات المحلية قررت أن تتبنى سياسات خاصة بها من السكان، والنمو، وحماية البيئة، واستخدام التخطيط والسلطات الإقليمية لتدعيم المستقبل المستقل لها. وفى الثمانينيات فإن التآكل المتعمد للحكومة الفيدرالية (باستثناء وزارة الدفاع)، ساعد فى بروز روح جديدة لقيادة المحافظين، حيث اتخذت الولايات الكثير والكثير من المبادرات فى التعليم، والرفاهية، ومحاربة الجريمة، والبيئة. ففى الولايات المتحدة على الأقل، تتم الآن مراجعة مسألة التركيز التاريخى الطويل للسلطات فى المركز فى واشنطن. وكان من السهل التركيز على الاتجاهات المتشابهة فى السلطة القومية فى كل قارة، وحتى قبل التطورات التى حدثت فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى كأمثلة متطرفة لشعوب تنتزع السلطة من قياداتها المعمرة.

كما أن السلطة أخذت تتسرب من الحكومات القومية من خلال جوانبها أيضًا، فالمشروعات غير الحكومية أسرع بالتأكيد من غيرها، وأقل تقيداً بالسلطات القومية، وذات معدلات طويلة المدى فى التخطيط عن الوكالات الحكومية، وهذا يفسر لماذا أصبحت الأعمال عابرة القومية ناجحة، وهى تمثل أكثر من ثلثى التجارة الدولية، والتى أصبحت ضمن الصفقات الداخلية للشركات الدولية. وهذا يفسر أيضاً لماذا أصبحت الزيادة فى معدلات التوظيف – حتى تلك المملوكة بالكامل للحكومة – مرتبطة بالمنظمات غير الحكومية. فالتنمية والأبحاث المتقدمة، والخدمات القانونية للفقراء، والتبادل الثقافى والتعليمى، والولايات المتحدة للخدمات البريدية، وجمع الضرائب، وإنتاج الأسلحة كلها أمثلة قليلة من كثير، من الأمثلة الأمريكية.

كما أن بعضاً من القوة اللازمة لصيغ السياسة ينبع من الجامعات، والمعاهد البحثية،

والمعامل، وصهاريج التفكير، وجماعات التحليل السياسى، والتى تسهم كل عام بنصيب متزايد من التفكير الاستراتيجى، والتنبؤ، والتخطيط طويل المدى المستخدم بواسطة الحكومة، وهذا الاتجاه متقدم إلى أبعد مدى فى الولايات المتحدة، ولكنه يبرز أيضاً بقوة فى غرب أوروبا واليابان فبعض صهاريج التفكير، غير الحكومية يتم تمويلها فى معظمها أو جميعها بواسطة وكالات حكومية، ويصدق ذلك تماماً على الأكاديميات العلمية حتى فى الولايات المتحدة، ولكن هذه الأكاديميات تشعر بالخصوصية، وأفضلها تكون محمية بأهمية ونفوذ علمائها ومفكريها، الأمر الذى يمنعها من التصرف كمجرد مندوبين للحكومات، التى تدفع الفاتورة أو التكاليف.

إن التركيز الاستراتيجى لغير الحكوميين على قضايا السياسة طويلة المدى، يعنى أحياناً أن الموظفين الحكوميين يهرعون لإدارة الأزمات اليومية، وينشغلون بكيفية ظهور أعمالهم وأفعالهم فى الأخبار التليفزيونية المسائية، وأن يصبحوا المذيعين لسياسة، قد صنعت بالفعل خارج إطار الحكومة.

وأخيراً فإن وضع الحكومات القومية يتزحزح من القمة فى الترتيبات الدولية والاتفاقيات والوكالات، وهذا الاتجاه يقلل من قدرة الحكومة القومية على الرقابة والتمييز؛ إذ إنها لا تستطيع التصرف دون استشارة شركائها وأحياناً (كما فى ضبط التسلح) وأعدائها أيضاً. وبشكل ملح فإن هذا لا يفترض بالضرورة، وحتى أحياناً ضياع أو فقدان السيادة؛ فالسيادة لم تكن أبداً ادعاءً مطلقاً؛ لأنه يرتبط بإدعاءات أخرى، حيث إن تنسيق وائتلاف السيادات هو الطريق الوحيد لكل شريك لممارسة سيادته، حتى بالنسبة للأجهزة المركزية التى أُنشئت بواسطة ميثاق الأمم المتحدة، فإنها تناولت مهامها بشكل جزئى، دون إعلان لشكل الوصاية.

والدروس المثمرة للأمم المتحدة – عبر نصف قرن تقريباً – وجدت فى أجزائها وفى أقسامها الوظيفية التى تفى بالحاجات المحسوسة والتكنولوجيات المتميزة، وبعض من هذا يوجد فى ميادين التنافس والصراع السياسى الحاد (قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام،

ومواثيق حقوق الإنسان، والضغوط المتواصلة على جنوب أفريقيا لإنهاء التفرقة العنصرية). ولكن معظم الإنجازات المشرقة فى التعاون الدولى تبين أين يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تجعل هناك مباريات يمكن الفوز بها، وتقيد رغبة القيادات السياسية فى تسجيل نقاط جدلية، بدلاً من تقرير أن يفعلوا سوياً ما يمكن القليل فقط سوياً.

وفى تقويم سجل التعاون الدولى منذ ١٩٤٥، فإنه من الأفضل ألا يقتصر قياسنا على ما قال مصممو النظام العالمى، بأنهم يريدون تشييده، ولكن نقيس كذلك المؤسسات التى أقاموها بالفعل، واللجان المكونة من الموظفين الرسميين فى الحكومة، ومساعديهم، والقادرين فى الواقع على أن يفعلوا ما يقولون.

وخلال الجيل الطويل منذ أن ظهرت الأمم المتحدة، فإننا نبنى السلام فى أجزاء، تتكون من أشكال قياسات أدائية؛ لأن معظمها صممت لتغلف بالتقنيات المتطورة والمتميزة، وحيث تعمل. كما سنرى فى الفصل القادم أن نجاحهم استند بشدة إلى التقنيات المعلوماتية (تكنولوجيا المعلومات)، ومن الصعب تصور قيامها على فلسفة هؤلاء الذين كانوا حاضرين عند النشأة.

لقد كان فرانكلين روزفلت، الذى انشغل بالتخطيط لعالم ما بعد الحرب – وكأنه يقود مجهوداً حربيًا عالميًا – متيقظاً للتعليق الحاد الذى قاله چون مينارد كينز بأن فشل المحاولة الأولى فى هذا القرن لإقامة نظام دولى فى فرنسا، كان بسبب نقص الأفكار الملموسة؛ نتيجة تشربها طبيعة الوصايا الإلهية، والتى أطلقها وودرو ويلسون من البيت الأبيض، وهذا هو سبب تطوير روزفلت لمبدأ (والذى مارسه، ولكنه كان حريصاً على عدم الوعظ به) من أن النموذج الأمثل للسلام يجب أن يوضع ككيان واحد على مدار فترة من الوقت، بعيداً عن أجزائه الرئيسية. وشعر روزفلت أنه كثير جداً أن يبنى السلام كله فى الحال بضربة دبلوماسية منفردة لما يمكن أن يحدثه ذلك من تدمير، كالذى صنعته الحرب العالمية الثانية فى العالم.

وفى السنوات المبكرة لما بعد الحرب، كان التخطيط لعالم جديد يتم بشكل جزئى وصولاً إلى كل ركن متخصص فى الحكومات المتعاونة. أما ديناميكية المتخصصين المتحمسين فسوف تستخدم، للإمداد بقوة حافزة لبناء السلام، والذى سيأخذ فى الغالب شكل المنظمات الدولية، فيما يتصل بالأغراض الخاصة والوظائف الفنية والسياسية المحضة.

كذلك هناك الاستراتيجية الموازية التى تبناها جان مونيه، والذى أراد بحق ولايات متحدة أوروبية، ولكن على أن نبدأ بما أصبح يسمى بالمجتمع الأوروبى، وعلى أن تكون الخطوة الأولى وظيفية صارمة، وهى سلطة أوروبية للفحم والصلب.

حتى المؤسسات المركزية التى أسست بواسطة الأمم المتحدة، فإنها هى الأخرى تناولت مهامها بشكل جزئى، و لم يعلن مجلس الوصاية استقلال كل المستعمرات فى تاريخ محدد، كما أن أعضاءه وموظفيه دفعوا السلطات الاستعمارية المتضائلة إلى التكيف مع عملية تصفية الاستعمار، وبادرت القوى الاستعمارية التى رُوِّعت من خلال حركات التحرر والاستقلال فى المستعمرات إلى تنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج الصارمة بأساليب مختلفة فى أوقات متفاوتة؛ لإقرار سياسة تقرير المصير، لأكثر من المليار نسمة الذين تم الاتفاق بينهم، عندما وقعوا ميثاق الأمم المتحدة.

وحيثما أنتجت هذه التنظيمات السياسية السريعة عنفاً كما هو الحال فى كشمير، والكونغو وقبرص، والشرق الأوسط، فإن منتدى الصفوة رشح لحفظ السلام العام (مجلس الأمن)، أكثر من القيام بعمليات حفظ السلام. والجانب المضئ المثير، هو أن المخططين الأوائل للميثاق كانوا منشغلين بالحيلولة دون وقوع نموذج العدوان الهتلرى، لدرجة أنهم فشلوا فى القيام بعمليات حفظ السلام التى تلتزم بها الأمم المتحدة، فالجنرالات يُوبخون أحياناً بسبب التخطيط لخوض حرب سابقة، يحث صانعو السلام على محاولة الحيلولة دون حدوثها.

إن الأمم المتحدة الجهاز الأكثر عالمية وجمعيتها العامة، كان ينظر إليها على أساس أنها آلية أو جهاز تسجيلى للقرارات القومية المشتركة مع بعض السلطة الكامنة لزيادة العوائد، وعلى المستوى النظرى.. فإنها لا تصنع القرارات، ولكنها تصنع فقط توصيات لأعضائها، كما ذهبت إلى مدى أبعد من ذلك؛ بحيث أصبحت منتدى للجدل والنقاش الأيديولوجى، وتدعم كل الأفعال التى يتم التوصل إليها بالشرعية، بما فى ذلك نشأة إسرائيل واستقلال المستعمرات الإيطالية، والاتجاه الجديد نحو ضبط وتنظيم السكان، وإدانة مؤثرة فعالة للتفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا، ومعاهدات حول قانون القضاء الخارجى والتشاور حول التغيرات البيئية، ونظام التنبؤ بمناخ الكون، والتغيير فى التعريف السياسى للصين، وقوة طوارئ فى الشرق الأوسط، وأول عملية لحفظ السلام والوحيدة التى خضعت للجمعية العامة بدلاً من مجلس الأمن.

كما أصبحت الجمعية العامة أيضًا منتدى للمناقشات العاصفة، التى تعكس كلاً من الانقسام العميق وأحياناً الاتفاق المدهش للرأى العام على المستوى الإنسانى، وكانت مسرحاً لحوار عاصف حول العدالة (مناظرات السبعينيات حول نظام اقتصادى عالمى جديد). ومن المفيد إطلاق العنان للقوانين الموجهة للأعمال عابرة القومية، فهى تعقد مؤتمراً مستمراً ودائماً لقضايا نزع السلاح، والتى كانت غير فعالة، طالما أن القوى العظمى تعتقد أن سباق التسلح النووى والتسويق العالمى للأسلحة التقليدية، كان بمعزل عن مصالحهم المتبادلة. وتبنت الجمعية العامة أيضاً الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٩٤٨، والذى دمج بإبداع بين الحقوق السياسية (التى تركز على أمن الشخص) والحقوق الاجتماعية والاقتصادية (التى تركز على مواجهة الحاجات الأساسية للإنسان).

كما أنتجت الجمعية العامة عديداً من المؤتمرات الدولية المتتالية، بدءاً بمؤتمر استكهولم عام ١٩٧٢، والذى تناول قضايا كالسكان والبيئة والإنسان والغذاء ووضع المرأة، والإسكان، والمياه، والصحراء، ثم أُتبع بمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، ثم الدعوة إلى اجتماع ضخم فى ١٩٩٢ فى ريو دى جانيرو؛ من أجل

البيئة والتنمية (والذى سيأتى فى الفصل العاشر)، وتعتبر كل هذه الاجتماعات بمثابة برنامج عمل، تم تبنيه حتى قبل أن تغادر الوفود إلى المطار، ونظر إليها عموماً على أنها جهود ناجحة لدفع الموضوعات الكونية ذات الأهمية إلى مائدة عمل الحكومات الوطنية أو القومية، وأعطتها أهمية أكبر، بعد أن كانت مهملة من قبل الحكومات الوطنية والوكالات الدولية؛ ربما لأنها كانت شديدة الحساسية من الناحية الثقافية والسياسية، أو لأنها مجرد مهمة، ولكنها لم تكن ملحة بالدرجة الكافية لأن تسترعى انتباه القيادات السياسية.

وقد كان من السهل – بطبيعة الحال – التوصل إلى اتفاقات دولية فى الصراعات غير السياسية نسبياً؛ حيث تقوم الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بعملها. إن التقدم فى أحد مجالات النشاط هنا لايحتاج إلى الاعتماد على التقدم المتزامن فى الآخر. والسبب القهرى لإنشاء مثل هذه الهيئات الدولية المتخصصة (التى أضافت قسماً آخر إلى النموذج التعددى)، هو التقدم العلمى والتكنولوجى. وحينما حقق العلماء إنجازاً فيما يمكن أن يفعله الناس لأناس آخرين، اتضح فجأة أن تلك القوى الجديدة غير متحضرة، ولا تستخدم الأغراض الإنسانية التى جلبتها المعرفة الجديدة من سياقها لخدمة الإنسانية.

وهكذا فإن كل اكتشاف علمى أو تكنولوجى أو ابتكار بدا أنه يتطلب اختراع ترتيبات جديدة للحصول عليه ورقابته. وكان الإدراك بالنسبة لمؤسسات الأعمال فى هذا الوقت، هو أن الحاجة أم الاختراع، ولكن فى ميدان التعاون الدولى بدا ذلك الإدراك معكوساً، فالمخترعات التكنولوجية هى أم الحاجة.

وتوجد الآن قائمة بالوظائف التى تنمو سريعاً، والتى ينطبق عليها فقط اسم المنظمات الدولية أو النظم التى تستطيع أن تؤدى، كما أن عديداً من أجزاء السلام هذه تعمل أكثر أو أقل من الطريقة التى يفترض أن تعمل بها، وحيثما يحدث ذلك فإن دم الحكومة الوطنية يصبح أكثر خفة، ومن ثم يصبح من الجدير التساؤل: ما الذى يعمل بالفعل؟ ولماذا؟